

## The Ability of the Independent Auditor to Audit the Application Requirements of Electronic Commerce

م.د. مهند محمد جاسم التميمي	قسم المحاسبة / كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة
م.م. علي محمد البازي	قسم المحاسبة / كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة
م.م. حيدر كاظم التميمي	قسم المحاسبة / كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

### المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بكل من (متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، قوانين الضرائب، واخيراً الملاكات البشرية)، ولتحقيق ذلك تم تصميم إستبانة موجهة إلى السادة مراقبي الحسابات، وقد تم الاستعانة باساليب احصائية عدة متمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال تطبيق برنامج (الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية) (SPSS). وقد توصل البحث إلى استنتاجات عدة أهمها: عدم وجود عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية والخاصة بكل من (متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، قوانين الضرائب، واخيراً الملاكات البشرية)، وقدرة مراقب الحسابات على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات المعلومات الإلكترونية الحديثة. وقد توصل البحث إلى توصيات عدة أهمها: يجب على مراقب الحسابات الاخذ بعين الاعتبار بأن عملية تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية من صلب عمله بحيث يؤدي عملية التدقيق بكل حرص والالتزام بالمعايير وقواعد السلوك المهني، وكذلك ضرورة أن يطور مراقب الحسابات مقدرته على تدقيق خدمات الدعم الفني والتي سوف تؤدي إلى توفير بيئة أكثر ملائمة للتجارة الإلكترونية من خلال التأكيدات على المواقع الإلكترونية لإعطائها صفة الموثوقية في التعامل مثل شهادة (Sys Trust) والتي تشير إلى التزام الشركات بتحقيق ضوابط أمن المعلومات وكذلك شهادة (Web Trust) والتي تعطي لتأكيد الثقة في موقع الوحدة الاقتصادية على شبكة الانترنت.

### Abstract:

The purpose of this research is to determine the extent to which independent auditors can audit the requirements of e-commerce related to (infrastructure requirements, legislation and regulations, tax laws, and finally human cadres). To achieve this, a questionnaire was designed for auditors. Numerous statistical methods, namely arithmetic mean and standard deviation, have been used through the implementation of the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) program. The research has reached several results, the most important of which are: There are no obstacles to enabling the auditor to audit the application of the e-commerce requirements as well as the respective (infrastructure requirements, legislation and regulations, tax laws, and finally human cadres), and the ability of the auditor to keep up with the development of modern electronic information technology. The research has reached several recommendations, the most important of which is: The auditor must take into consideration that the process of auditing the application of the requirements of e-commerce from the core of his work so that the audit diligently and abide by standards and professional ethics, and they need to develop the auditor's ability to audit technical support services, which will this leads to a more appropriate e-commerce environment through web site confirmations to give them reliability such as (Sys Trust), which refers to companies' compliance with information security controls, as well as a (Web Trust) certificate, economic unit website.

**المقدمة:**

يسعى مراقب الحسابات لتحقيق أقصى درجات الاستقلالية والحياد عند إداء الاعمال الخاصة بعمليات التدقيق، وذلك لتقديم رأي يعكس فيه عدالة القوائم المالية المنشورة، لقد عانت المؤسسات كثيراً من البطء في سير الاعمال وذلك لاعتمادها على الأنظمة التقليدية التي تستخدم في تناقل المعلومات بين الأقسام والأشخاص، أما البيئة الحالية فأنها تمتاز بتطورات عديدة في العلم والتكنولوجيا، لذلك ينبغي الاستفادة من هذه التطورات ومواكبتها في جميع المجالات ولاسيما مجال التجارة الإلكترونية وكذلك على مراقب الحسابات أن يكون ملماً بالأنظمة الإلكترونية ليتسنى له القيام بمهامه ومواكبة التطورات التي تحدث في بيئة العمل الحالية.

كما أن الشركات التي تحاول الدخول في مجال التجارة الإلكترونية وتحقيق فرص لزيادة مبيعاتها ودخول الأسواق العالمية من أوسع أبوابها، عليها أولاً أن تنشئ مقومات وآليات تساعد في تحقيق هذه الأهداف، فهناك العديد من البنى التحتية التي يجب أن تتوفر لتحقيق هذا الغرض، منها ما يكون مادي ذو تكاليف ملموسة مثل الأجهزة والمعدات كأجهزة الحاسوب والبرامج المستخدمة في هذه الأجهزة، ومنها غير ملموس يعتمد على الكثير من العوامل ومن أهمها العنصر البشري الذي يستطيع تشغيل هذه الأنظمة ويكون قادر على الاستمرار في مواكبة كل ما هو حديث بحيث يحقق أوسع انتشار للمواد المتاحة للبيع وباقل التكاليف.

والأن وبواسطة التكنولوجيا العالمية يستطيع أي شخص من أن مكان في العالم من إتمام الجزء الأكبر من الصفقة بضغطة سريعة على لوحة مفاتيح جهاز الكمبيوتر، وفي كثير من الأحيان تكون عملية تعقب العملية والشخص أشبه بالمستحيلة. لقد تم تقسيم البحث على أربع مباحث وكما يأتي:

- المبحث الأول: منهجية البحث.
- المبحث الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة.
- المبحث الثالث: الجانب العملي.
- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

**المبحث الاول****منهجية البحث**

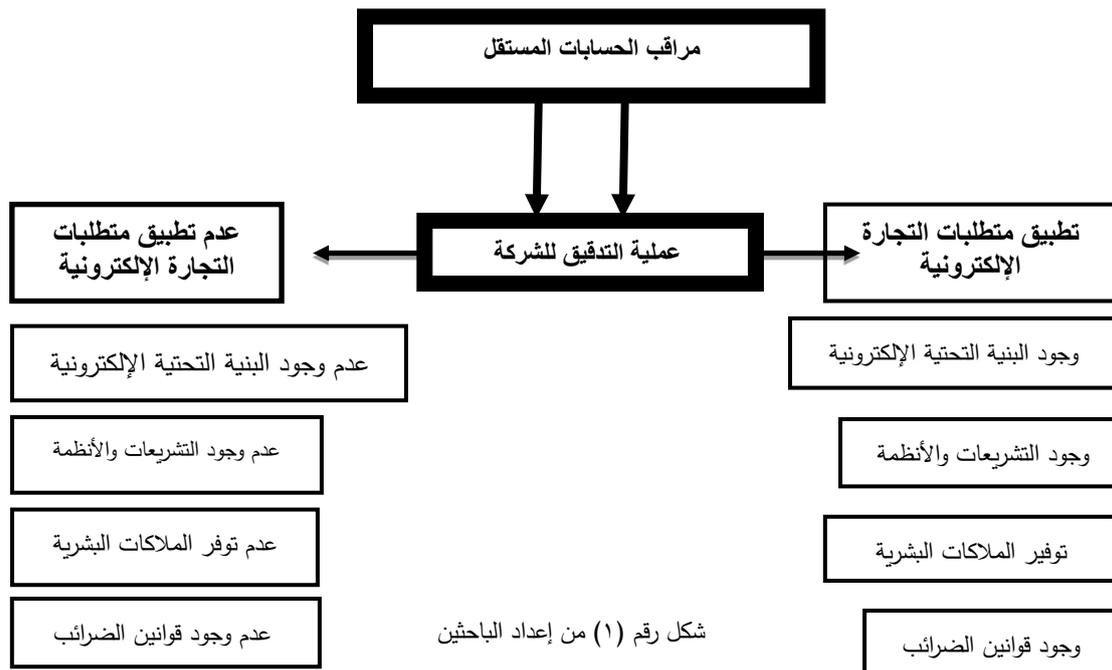
١-١: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث من خلال التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية ومدى قدرة مراقب الحسابات المستقل من القيام بعمليات التدقيق المنوطة به بحيث يستطيع أبداء رأي بصورة عادلة عن البيانات المالية المنشورة بحيث تخدم جميع مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال التحقق من تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية في حالة قيام الشركات بمثل هذا النوع من الاعمال.

**١-٢: أهمية البحث:**

تبرز أهمية البحث من خلال الدور المهم والفعال لعمل مراقب الحسابات المستقل الذي يقوم به من خلال تدقيق اعمال الشركات التي تقوم على اساس التجارة الإلكترونية، وذلك للتعرف على مدى مقدرة مراقب الحسابات المستقل من التحقق والتحري عن مدى توفر متطلبات وبنى تحتية تسمح بعملية التبادل التجاري الإلكتروني بين الوحدات الاقتصادية والتي تؤدي إلى توفير معلومات مفيدة إلى متخذي القرارات لإتخاذ القرارات الرشيدة، وكذلك تسليط الضوء على أن عملية التبادل التجاري الإلكتروني سوف يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة المبيعات بين الشركات والزبائن.

**١-٣: أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:**

١. التعريف بعملية التدقيق ويعمل مراقب الحسابات المستقل.
  ٢. توضيح مفهوم التجارة الإلكترونية ومتطلباتها.
  ٣. بيان مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية للشركات التي تتعامل بهذا النوع من التجارة .
- ٤-١: فرضية البحث:
- من خلال مشكلة وأهمية البحث، يسعى هذا البحث إلى اختبار فرضية رئيسية ويشق من هذه الفرضية الرئيسية أربع فرضيات ثانوية:
- H1: الفرضية الرئيسية:**
- توجد عقبات تحول دون تمكن مراقب الحسابات المستقل من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية.
- H1-1: الفرضية الفرعية الأولى:**
- توجد عقبات تحول دون تمكن مراقب الحسابات المستقل من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية والخاصة بالبنية التحتية الإلكترونية.
- H1-2: الفرضية الفرعية الثانية:**
- توجد عقبات تحول دون تمكن مراقب الحسابات المستقل من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية والخاصة بالتشريعات والأنظمة.
- H1-3: الفرضية الفرعية الثالثة:**
- توجد عقبات تحول دون تمكن مراقب الحسابات المستقل من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية والخاصة بتوفير الملاكات البشرية.
- H1-4: الفرضية الفرعية الرابعة:**
- توجد عقبات تحول دون تمكن مراقب الحسابات المستقل من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بقوانين الضرائب. ويمكن توضيح البحث من خلال الشكل رقم (١) الآتي:



## المبحث الثاني

## الإطار النظري والدراسات السابقة

## ٢-١-١: التعريف بالتدقيق.

أشتقت كلمة التدقيق (Audit) بمعناها اللفظي من الكلمة اللاتينية (Audire) ومعناها "يستمع"، أما التدقيق بمعناه المهني فيعني فحص المستندات والسجلات والقوائم المالية للشركات فحصاً فنياً أنتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمداً في ذلك على قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية (جمعة، ٢٠٠٥، ص ٦)، وتم تعريف تدقيق الحسابات على أنها "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً أنتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة" (عبدالله، ٢٠١٢، ص ١٣)، أن عملية التدقيق تقوم على أساس العينات وليس التدقيق الشامل حيث يتم اختيار عينات حكمية (غير احصائية) أو عينات احصائية من القوائم المالية، وبعد الاستناد على الأدلة والقرائن التي يجمعها وبشكل مهني منظم يتضمن الألتزام التام بتطبيق معايير التدقيق ليتسنى له اعداد تقرير يصب فيه رؤية المهني عن عدالة وصدق العرض لهذه القوائم في نهاية الفترة المالية.

## ٢-١-٢: أهمية وأهداف التدقيق.

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم سياساتها (نظمي، وآخرون، ٢٠١٢، ص ١٥)، وترجع أهمية التدقيق إلى تعدد هذه الطوائف والفئات التي تستفيد من عملية التدقيق ومن أمثلتها (عبدالله، ٢٠١٢، ص ١٥):

١. إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة.
٢. المستثمرون: كذلك يعتمد المستثمرون على القوائم المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع الأخذ بنظر الاعتبار عنصر الحماية الممكنة.
٣. البنوك التجارية والصناعية: تعتمد اعتماداً كلياً على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها.
٤. الاقتصاديون: يعتمد الاقتصاديون على القوائم المالية المدققة في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.
٥. الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة: فتعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط، والرقابة، وفرض الضرائب، وتحديد الاسعار، وتقدير الإعانات لبعض الصناعات.
٦. نقابات العمال: حيث تعتمد على القوائم المالية المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح.

أما أهداف عملية التدقيق فقد تعددت منها الأهداف التقليدية مثل التأكد من دقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، واكتشاف ما قد يوجد من أخطاء أو غش في الدفاتر، واعطاء رأي فني محايد، اما فيما يتعلق بالأهداف غير التقليدية فهي مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها، وتقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية في جميع نواحي نشاط المشروع (عبدالله، ٢٠١٢، ص ١٤).

## ٣-١-٢: التحديات والصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند استخدام النظم الإلكترونية.

لقد ظهرت مجموعة من الصعوبات والتحديات التي واجهت مراقب الحسابات نتيجة استخدام النظم الإلكترونية في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ومن أهم هذه التحديات (طه، ٢٠١٥، ص ١١٥).

١. التحديات والصعوبات المرتبطة بأدلة الإثبات.
٢. التحديات المرتبطة بعدم الفصل بين مهام تشغيل البيانات إلكترونياً.
٣. التحديات المرتبطة بزيادة احتمالات الأخطاء والمخالفات عند استخدام النظم الإلكترونية في عملية التدقيق.
٤. التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند تخطيط أعمال التدقيق إلكترونياً.
٥. التحديات الناتجة عن أثر التدقيق إلكترونياً على محتويات تقرير مراقب الحسابات.

## ٣-١-٤: أدلة الإثبات ومعايير التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات.

تزداد الصعوبة في تجميع الأدلة في النظم الإلكترونية عنها في النظم اليدوية نتيجة التعقيد في بيئة تكنولوجيا المعلومات وخاصة في الشركات التي تعمل بالتجارة الإلكترونية، لذلك على مراقب الحسابات فهم العناصر الرقابية وتجميع الأدلة والتغير في طريقة تجميع الأدلة من خلال فهم تكنولوجيا الرقابة، مع ملاحظة أن فهم تكنولوجيا الرقابة ليس سهلاً، لذلك أن التغيير في تقييم أدلة الإثبات من قبل مراقب الحسابات، وذلك لتعقد نظم تشغيل البيانات إلكترونياً وتكنولوجيا والخاصة بالرقابة الداخلية، تزيد من الصعوبة التي يواجهها مراقب الحسابات لتقييم عناصر القوة والضعف للنظام، فعلى مراقب الحسابات أن يفهم أولاً متى تعمل العناصر الرقابية بثقة، ثم عليه أن يكون قادراً على تتبع عناصر القوة أو الضعف في الرقابة بالنظام، لذلك يكون هدف مراقب الحسابات عند تدقيق الحسابات المعدة إلكترونياً إلى تجميع أدلة وقرائن إثبات تمكنه من إبداء رأي فني عن مدى عدالة القوائم المالية، ومدى اتفاق طريقة إعدادها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن أشهر أساليب وإجراءات عمليات التدقيق التي يتبعها مراقب الحسابات لتجميع الأدلة والقرائن في ظل استخدام النظم الإلكترونية وكيفية معالجة البيانات المحاسبية ما يلي: (حبشي، ٢٠١٦، ص ٦١).

١. أسلوب التدقيق حول الحاسوب.

٢. أسلوب التدقيق من خلال الحاسوب.

٣. أسلوب التدقيق باستخدام الحاسوب.

لقد ترتب على التشغيل الإلكتروني للبيانات الحاجة إلى معايير تدقيق تتلاءم مع ذلك، بجانب المعايير العامة التي ترشد مراقب الحسابات في تنفيذ عمليات التدقيق بدرجة عالية من الكفاءة والدقة والعناية، ولقد اقترح أحد المدققين إطاراً عاماً لمعايير التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات علي النحو التالي: (الصعيدي، ١٩٨٦، ص ١١١).

المجموعة الأولى: المعايير العامة وتتضمن ما يلي:

- المعيار الأول: التأهيل العلمي والتدريب والخبرة.
- المعيار الثاني: الاستقلال المهني والفني للمراجع.
- المعيار الثالث: بذل العناية المهنية المتخصصة والمناسبة.

المجموعة الثانية: معايير الفحص الفني والعمل الميداني، وتتضمن ما يلي:

- المعيار الرابع: فحص مركز الحاسب الإلكتروني.
- المعيار الخامس: التأكد من صحة وسلامة اختبارات المراجعة.
- المعيار السادس: تقييم مدى إمكانية الاعتماد على النظم الإلكترونية القائمة.

المجموعة الثالثة: معايير مراجعة عناصر النظام، وتتضمن ما يلي:

- المعيار السابع: أبعاد مراجعة عناصر المدخلات.
- المعيار الثامن: أبعاد مراجعة برامج الكمبيوتر.
- المعيار التاسع: أبعاد مراجعة طرق وإجراءات تشغيل البيانات.
- المعيار العاشر: ضوابط إعداد تقارير عن المخرجات.

المجموعة الرابعة: معايير الأمن والسلامة ورفع الكفاءة والفاعلية، وتتضمن ما يلي:

- المعيار الحادي عشر: تقييم إجراءات سلامة وأمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات.
- المعيار الثاني عشر: تقييم كفاءة النظام المتكامل للمعلومات الإلكترونية.
- المعيار الثالث عشر: تقييم فاعلية النظام المتكامل للمعلومات الإلكترونية.

ولقد صدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبة ثلاثة معايير تتعلق بعملية التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات وكما يلي:

- المعيار رقم (١٥) المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- المعيار رقم (١٦) أساليب المراجعة الإلكترونية .
- المعيار رقم (١٧) آثار التشغيل الإلكتروني للبيانات على دراسة وتقييم النظم المحاسبية والرقابة الداخلية المتعلقة بها.

وهنا يمكن بيان متطلبات تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية في ضوء معايير التدقيق الدولية وكما يلي:

مجموع البيانات والمعايير الخاصة ببيئة الحاسوب وهي تشمل المعايير التي يسترشد بها مراقب الحسابات عند أداء عمله في تدقيق الحسابات المتعلقة بمنظمات الأعمال التي تستخدم الحواسيب ومن إهمها البيانات الصادرة عن لجنة تطبيقات التدقيق الدولي التي تتضمن البيان ١٠٠١ المتعلق ببيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب - الحسابات الشخصية المستقلة، والبيان ١٠٠٢ المتعلق ببيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب - أنظمة قاعدة البيانات وقد صدرت هذه المعايير عام ١٩٨٧، وكذلك ١٠٠٨ المتعلق بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية - خواص واعتبارات لإنظمة تستعمل الحاسوب، والبيان ١٠٠٩ المتعلق بطرق التدقيق بمساعدة الحاسوب اللذين صدرا عام ١٩٩٢، وكذلك معايير التدقيق الدولية الصادرة عن لجنة معايير التدقيق الدولية عام ١٩٩٧ وهي تتضمن المعيار ٤٠٠ المتعلق بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية، والمعيار ٤٠١ المتعلق بالتدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب، وأخيراً مجموعة المعايير الصادرة عن مجلس معايير التدقيق التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وقد تضمن معيار التدقيق رقم ٨٠ المتعلق بقضايا الإثبات في البيئة الإلكترونية، وكذلك معيار التدقيق رقم ٩٤ المتعلق بأثر تقنية المعلومات على أهمية الرقابة الداخلية عند أداء عملية تدقيق القوائم المالية وقد تم تطبيق هذه المعيار منذ بداية شهر حزيران عام ٢٠٠١، كذلك مجموعة البيانات والارشادات الخاصة ببيئة التجارة الإلكترونية وهي تتضمن بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠١٣ المتعلق بالتجارة الإلكترونية - التأثير على تدقيق البيانات المالية الصادر في أبريل ٢٠٠٢، وكذلك مجموعة الارشادات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين في عام ٢٠٠٢ والتي ركزت على إمكانية توفير خدمات الثقة في المواقع الخاصة بالشركات التي تعمل بالتجارة الإلكترونية، ودليل التدقيق الإرشادي الصادر عن مجلس معايير التدقيق التابع لمؤسسة بحوث المحاسبة الأسترالية في عام ٢٠٠٢. وفي الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام الخاص بالرقابة من قبل المدققين، والمديرين، والمحاسبين وقد صدرت في الولايات الأمريكية خمس وثائق حديثة متعلقة بتطوير عملية التدقيق وهذه الوثائق، واحدة منها تم إصدارها من قبل منظمة الرقابة والتدقيق متعلقة بأهداف الرقابة وتكنولوجيا المعلومات وتسمى تقرير أو وثيقة (COBIT) (Control Objectives for Information and Related Technology)، حيث تنص هذه الوثيقة

على تعريف الرقابة على كل من السياسات، والاجراءات، والممارسات، والهياكل التنظيمية لإعطاء تأكيد معقول بأن أهداف منظمة الأعمال سوف تتحقق، وأن الأهداف غير المرغوب فيها سوف تمنع أو تكتشف ومن ثمّ تصحح، أما بالنسبة لمصادر تكنولوجيا المعلومات فقد صنفت (COBIT) مصادر تكنولوجيا المعلومات على أنها البيانات، وتطبيق النظم، والتكنولوجيا، والإمكانات التسهيلية، والاشخاص، وقد عرفت البيانات في مفهومها الواسع بأنها لا تحتوي فقط على الإعداد والمراجع والتواريخ ولكن أيضاً على الاشياء مثل الرسوم البيانية والصور ومن أجل تحقيق أهداف المنظمة، تحتاج المعلومات أن تتطابق مع معايير معينة والتي ذكرتها (COBIT) على أنها متطلبات المنظمة من المعلومات، وهي الجودة ومسؤولية الائتمان والأمان، ومن هذه المتطلبات الواسعة استخرج التقرير سبع مجموعات متداخلة للمعايير لغرض تقييم مدى درجة تلبية مصادر تكنولوجيا المعلومات لمتطلبات المنظمة من المعلومات. وتتلخص هذه المعايير بالفاعلية، والكفاءة، والسرية، والكمال، والوجود، والالتزام والتطابق، وموثوقية المعلومات، كما صنفت الوثيقة عمليات تكنولوجيا المعلومات في أربعة مجالات وهي التخطيط والتنظيم، الامتلاك والتنفيذ، التسليم والمساندة، والمراقبة.

## ٢-١-٥: مفهوم التجارة الإلكترونية.

أن مفهوم التجارة الإلكترونية يتكون من مقطعين المقطع الاول (التجارة) يعبر عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والافراد وتحكمة قواعد ونظم مختلفة متفق عليها، أما فيما يتعلق بالمقطع الثاني (الإلكترونية) والمقصود به القيام بإداء النشاط الاقتصادي التجاري باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل شبكة الأنترنت والشبكات والإساليب الإلكترونية (كافي، ٢٠١٠، ص ٧)، يعتبر موقع التجارة الإلكترونية من اعقد المواقع الديناميكية على شبكة الأنترنت ونجاح الموقع الإلكتروني يتمثل في البساطة والسرعة في تصفح الموقع والوصول ببسر وسهولة إلى كافة الاقسام والمنتجات (عبدالله، ٢٠٠٦، ص ٢٥٨).

## ٢-١-٦: تعريف التجارة الإلكترونية وخصائصها.

هنالك الكثير من التعاريف للتجارة الإلكترونية ولكن ليس هنالك تعريفاً محدداً لها حتى الآن بسبب تعدد الجهات التي قدمت لها التعاريف، ولكن من أكثر التعاريف شيوعاً، هو التعريف الذي قدمته منظمة التجارة العالمية الذي ينص على أن التجارة الإلكترونية "هي مجموعة متكاملة من عمليات أنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل الكترونية" (ابو القاسم، ٢٠٠٠، ص ٤)، كما تعرف على أنها "مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بالنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة (رمضان، ٢٠٠١، ص ١٢).

تمتاز التجارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص، وفيما يلي أهم هذه الخصائص (رضوان، ١٩٩٩، ص ١٧). التلاقي بين طرفي التجارة يكون عن بعد وذلك لأنعدام العلاقة المباشرة بينهما لأن التلاقي يتم من خلال شبكة الإتصالات. الإعتماد على ركائز إلكترونية في تنفيذ المعاملات وذلك لأن العمليات كافة تتم بين طرفي المعاملة إلكترونيا دون أي وثائق ورقية متبادلة في اجزاء المعاملات.

وجود عوائق كثيرة من أهمها الإثبات القانوني وآثاره.

التفاعل المتوازي في آن واحد بين أطراف المعاملات حيث يمكن أن يجتمع عدد كبير من المشتركين في آن واحد على موقع واحد أو إرسال شخص واحد نفس الرسالة أو الطلب إلى عدة مستقبلين في آن واحد. إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية بما فيها تسليم السلع غير المادية على الشبكة عكس وسائل الإتصال الأخرى التي تعجز عن القيام بالتسليم.

أن التجارة الإلكترونية تلغي أهمية الموقع الجغرافي وعائق بعد المسافات.

تحويل موازين القوة من البائع لصالح المشتري.

## ٢-١-٧: أهمية التجارة الإلكترونية.

نظراً لميزة خصائص التجارة الإلكترونية، فإن أهميتها يمكن أن تتمثل بالنقاط التالية ( نخال، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٦):  
تقليل الأهمية النسبية للزمن: حيث تؤدي التجارة الإلكترونية إلى سرعة إنجاز الدورات الإنتاجية حيث تتم عملية الشراء والبيع على مدار اليوم.

الانتشار الواسع: حيث تستطيع التجارة الإلكترونية من ربط أعداد كبيرة من العملاء والموردين مما يساعد على عولمة النشاط الاقتصادي.

تغير طبيعة السوق: أدى ظهور التجارة الإلكترونية إلى تغيير دور الوسطاء وظهور فئات جديدة بين الوسطاء الذين يعملون في البيئة الإلكترونية، كما أدت إلى ظهور خدمات وأسواق جديدة لم تكن موجودة من قبل.

الأنفتاح والحاجة إلى الشفافية والامن: تعتمد التجارة الإلكترونية على شبكة الانترنت والتي تعتمد على وسائل إجرائية ليست لها حقوق ملكية حالياً حيث بإمكان أي شخص أن يتجول عبر الأنترنت في مواقع مختلفة دون أن يتكلف شيئاً.

## ٢-١-٨: فوائد التجارة الإلكترونية.

هناك العديد من الفوائد التي تحققها التجارة الإلكترونية والتي تخدم جميع مستخدمي شبكة الانترنت من أفراد مستهلكين، وشركات، وهيئات، وحكومات ومن أهم هذه الفوائد:

الفوائد التي تعود على الافراد المستهلكين: أن التجارة الإلكترونية حققت للأفراد فوائد كثيرة منها تسهيل عملية الشراء من خلال الاسواق الإلكترونية المفتوحة طوال اليوم حيث يختار الشخص ما يريد من المنتجات أو الخدمات التي يرغب الحصول عليها ومن ثم يسدد الثمن عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني (المطالقة، ٢٠٠٦، ص ١٤)، وكذلك تساعد المستهلك على المقارنة بين أسعار المنتجات المعروضة بسرعة ليختار المنتج المناسب باقل الاسعار، واخيراً سرعة استلام البضاعة الإلكترونية حيث تساعد التجارة الإلكترونية المستهلك على الحصول بسرعة على البضاعة أو الخدمات الرقمية وكذلك الاستشارات القانونية والمحاسبية من خلال شبكة الأنترنت (البو سعيد، ٢٠١٠، ص ٤٦).

الفوائد التي تعود على التجار والشركات: هنالك فوائد كبيرة تقدمها التجارة الإلكترونية للتجار والشركات حيث تساعد الشركات على الحصول على فرص اكبر لجني الأرباح من خلال تسويق المنتجات والخدمات عبر الأنترنت لجميع الأفراد والشركات، وكذلك التقليل من المصاريف التي تنفقها الشركات في عملية التسويق والأعلان، والبيع، والتخزين، وانشاء المكاتب والمتاجر وصيانتها وكذلك إتاحة الفرصة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى السوق المحلي أو العالمي وكسر احتكار الشركات المحلية والدولية الكبيرة لهذه الأسواق (العيسوي، ٢٠٠٣، ص ٣٦).

الهيئات وقطاع الحكومة: أن التجارة الإلكترونية أثرت على القطاع الحكومي من خلال الحكومة الإلكترونية حيث ستخلق وخاصة بالدول النامية أسواقاً جديدة قادرة على المنافسة الدولية وتقديم الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني، وكذلك مساعدة الشركات الراغبة بالتعاقد معها محلياً ودولياً وهذا ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني (البو سعيد، ٢٠١٠، ص ٤٨).

## ٢-١-٩: أثر التجارة الإلكترونية على كل من المحاسبة والتدقيق.

في مقالة بعنوان "التجارة الإلكترونية" للكاتب (ألبرت مرسيليا Albert Marcella)، في مجلة (تدقيق تكنولوجيا المعلومات)، فقد ذكر "لقد احدثت التجارة الإلكترونية تغيرات كبيرة في علم التجارة العالمي وفي آلية العمليات التجارية مما جعل من الضروري أن يلم كل من المحاسب والمدقق بتلك التغيرات وأثره على مهنتهما وعلى الأعمال التي يقومون عليها وعلى ظروف البيئة القانونية المتعلقة بالمهنة"، (علام، ٢٠١٠، ص ١١١)، حيث أن هذه التكنولوجيا الحديثة أحدثت وتحديث تغيرات على كل من العناصر التالية (القشّي، ٢٠٠٣، ص ٦٩):

ممارسة المحاسب والمدقق.

تقنيات المحاسب والمدقق .  
مهارات المحاسب والمدقق .  
معلومات المحاسب والمدقق .

المعلومات الضرورية التي يجب أن يحيط بها كل من المحاسب والمدقق .

١. التزامات المحاسب والمدقق .

٢. نوعية الخدمات المقدمة من قبل المحاسب والمدقق .

أن نظام الرقابة الداخلي تأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الإلكترونية، وأصبح لابد من إجراءات رقابية تكنولوجية تواكب التغيرات التكنولوجية المصاحبة للتجارة الإلكترونية، وأصبحت عملية التوكيد على نظام الرقابة الداخلي في ظل التجارة الإلكترونية من أكثر وأصعب التحديات التي تواجه كلا من المحاسب والمدقق (القشي، ٢٠٠٣، ص ٦٩).

٢-٢: الدراسات السابقة.

دراسة (العميري، واخرون، ٢٠٠٧)، بعنوان "أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة"، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة، حيث تم استخدام إستبانه لجمع المعلومات من مكاتب المراجعة، وتضمنت الإستبانه أربعة مجموعات رئيسية هي (أهداف تخطيط عملية المراجعة، مدى تأثر اختبار إجراءات المراجعة بتغير النظام، واستعانة المراجع بمساعدين عند أدائه لمهمة المراجعة، وجمع المعلومات عن الزيون ونشاطه)، وقد بين الجانب العملي أثر تكنولوجيا المعلومات على دنيا الأعمال وأثر التجارة الإلكترونية على مهنة المراجعة ومعايير المراجعة وتخطيط أعمال المراجعة.

أما دراسة (الحربي، ٢٠١١)، "إطار مقترح لتطوير خدمات مراقبي الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الخدمات التي يجب أن يقدمها مراقبو الحسابات عند تدقيق الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بمفهوم تقنية المعلومات، كما حددت إطارا مقترحا لتطوير خدمات مراقبي الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية عن طريق دراسة العينة المختارة من مراقبي الحسابات العاملين في الوحدات الاقتصادية بالعراق، وقد توصلت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية كتقنية حديثة أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنة مراقبة الحسابات بشكل خاص، وأن لبيئة التجارة الإلكترونية أثر واضح على معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما، كذلك استوجبت تلك المهنة من مراقب الحسابات ضرورة الإلمام باستخدام وتشغيل البرامج والدخول إلى شبكة الأنترنت وجمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لتلك البيئة الإلكترونية.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي

٣-١: تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين.

يتناول هذا الجزء وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من حيث (العمر، والوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص العلمي، والشهادات المهنية)، ولبيان وصف خصائص عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (١)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٣٠ سنة	3	7.14 %
	من ٣٠ - أقل من ٤٠ سنة	12	28.57 %
	من ٤٠ - أقل من ٥٠ سنة	19	45.23 %
	من ٥٠ - أقل من ٦٠ سنة	6	14.28 %

4.76 %	2	من ٦٠ سنة فأكبر	
100 %	42	المجموع	
النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
4.76 %	2	مدقق داخلي	الوظيفة الحالية
95.24 %	40	مراقب حسابات	
100 %	42	المجموع	
النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
4.76 %	2	بكالوريوس	المؤهل العلمي
85.71 %	36	ماجستير	
9.52 %	4	دكتوراة	
100 %	42	المجموع	
النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
100 %	42	محاسبة	التخصص العلمي
100 %	42	المجموع	
النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
90.47 %	38	محاسب قانوني عراقي	الشهادات المهنية
9.53 %	4	محاسبي قانوني بريطاني	
100 %	42	المجموع	
النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
7.14 %	3	من ٥- أقل من ١٠ سنوات	الخبرة في مجال العمل الحالي
26.19 %	11	من ١٠ - أقل من ١٥ سنة	
66.66 %	17	من ١٥ - أقل من ٢٠ سنة	
23.89 %	10	من ٢٠ - أقل من ٢٥ سنة	
2.38 %	1	من ٢٥ سنة فأكثر	
100 %	42	المجموع	

من خلال تحليل الجدول رقم (١) في اعلاه الخاص بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين، أن نسبة (٤٥,٢٣ %) تتراوح اعمارهم بين (٤٠ - ٥٠) سنة، أما نسبة الوظيفة الحالية فقد بلغت (٩٥,٢٤ %) ممن يعملون مراقبي حسابات، وكذلك فأن أكثر المستجيبين يحملون شهادة الماجستير وبنسبة (٨٥,٧١ %)، و (١٠٠ %) تخصص محاسبة، وكذلك فقد بلغت نسبة (٩٠,٤٧ %) ممن يحملون شهادة مهنية محاسب قانوني عراقي، وهذا يدل على أن العينة المختارة سوف تكون إجاباتها ذي مصداقية عالية على اسئلة الإستبانة.

### ٣-٢: وحدة التحليل.

تم إستهداف عينة من السادة مراقبي الحسابات، حيث تم توزيع (60) إستبانة، تم إستعادة (42) إستبانة أي بنسبة (٧٠%)، ويبين الجدول رقم (٢) عدد الإستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل وكما يلي:

### جدول رقم (٢) عدد الإستبانات الموزعة والمستردة والمعتمدة في التحليل

النسبة المئوية	العدد	البيان
100 %	60	الإستبانات الموزعة
70 %	42	الإستبانات المستردة والخاضعة للتحليل

### ٣-٣: تحليل ومعالجة بيانات الإستبانة.

قام الباحثون بإعطاء خمسة بدائل لإجابات السادة المستهدفين على جميع فقرات الإستبانة والبالغ عددها (٣٠) فقرة، وإستخدم الباحثون مقياس ليكرت الخماسي (Five Point Likert Scale)، وهو مقياس مئوي مكون من خمسة درجات

تحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرات الإستبانة وتحويلها إلى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائياً، حيث يعطي العلامات التالية:

### جدول رقم (٣) بدائل لإجابات المستهدفين لفقرات الإستبانة

١	٢	٣	٤	٥
أوافق بشدة جداً	أوافق بدرجة متدنية	أوافق بدرجة متوسطة	أوافق	أوافق بشدة

إستناداً إلى ما تقدم، فإن المتوسطات الحسابية التي توصلت لها الدراسة، سيتم التعامل معها لغايات تفسير البيانات الخاصة بالمحاور الخمسة، وعلى النحو التالي:

الحد الأعلى للبيد - الحد الأدنى للبيد 1 - 5

$$1.33 = \frac{\text{طول الفترة}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{\text{الحد الأعلى للبيد} - \text{الحد الأدنى للبيد}}{3}$$

3

عدد المستويات

تم تقسيم الاوساط الحسابية إلى ثلاث مستويات وكما يلي (منخفض، ومتوسط، ومرتفع):

### جدول رقم (٤) المستوى والوسط الحسابي

العدد	المستوى	الوسط الحسابي
١	المستوى المنخفض	من ١,٠٠ إلى أقل من ٢,٣٣
٢	المستوى المتوسط	من ٢,٣٣ إلى أقل من ٣,٦٦
٣	المستوى المرتفع	من ٣,٦٦ لغاية ٥,٠٠

٣-٤ : إختبار ثبات أداة الدراسة.

أن المقصود بثبات أداة الدراسة "هي إمكانية الحصول على نفس النتائج عند إعادة الدراسة بإستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم وفي ظل ظروف واحدة" (Sekaran, 2003, p85)، حيث تم أحتساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، لقياس مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الإستبانة ويفسر (Sekaran)، أن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس هي (60%) فأكثر، وكانت النتائج كما يلي :

### الجدول رقم (٥) قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة

الرقم	البعد	قيمة ألفا
١	فقرات المحور الأول (الفرضية الرئيسية الأولى)	.891
٢	فقرات المحور الثاني (الفرضية الفرعية الأولى)	.947
٣	فقرات المحور الثالث (الفرضية الفرعية الثانية)	.915
٤	فقرات المحور الرابع (الفرضية الفرعية الثالثة)	.930
٥	فقرات المحور الخامس (الفرضية الفرعية الرابعة)	.890
٦	جميع المحاور	.976

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٥)، أن قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفقرات أداة الدراسة تراوحت بين (0.890 - 0.947)، بالإضافة إلى أن قيمة ألفا لجميع الفقرات كانت (0.976)، وبالتالي تكون

جميع القيم أكبر من (0.60%) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وأمكانية الإعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

### ٣-٥ : صدق أداة الدراسة وتطويرها.

تم التأكد من صحة وسلامة أداة الدراسة، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة تدريسي حامي شهادة الدكتوراه والماجستير في تخصص المحاسبة والذين يتمتعون بالمؤهلات والخبرة العلمية والمعرفة الكافية، وقد قاموا متفضلين بإبداء الرأي والمقترحات، وتم إجراء التعديلات المطلوبة من حيث الوضوح، والسلامة اللغوية، وأنتائها للمجال، وعدد فقرات الأسئلة المدرجة في الإستبانة.

### ٣-٦: عرض البيانات ومناقشة النتائج:

فيما يأتي عرض للبيانات الخاصة بكل فرضية من فرضيات البحث لإستخدامها في تحليل نتائج كل منها، ومن خلال الاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

### جدول رقم (٦) Descriptive Statistics

رقم الفقرة	الفرقة	Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري	الترتيب
1	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على التعرف على تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية.	3.93	1.421	1
2	يواكب مراقب الحسابات التطورات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية.	3.57	.938	3
3	يقوم مراقب الحسابات بالدراسة الذاتية الخاصة بمتطلبات تطبيق التجارة الإلكترونية.	3.50	1.225	4
4	يقوم مراقب الحسابات بحضور محاضرات وندوات خاصة بمتطلبات تطبيق التجارة الإلكترونية.	3.43	1.3	5
5	لا يعتمد مراقب الحسابات على الحكم الذاتي في التحقق من تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية.	3.64	.929	2
6	تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية من صلب عمل مراقب الحسابات.	3.36	1.151	6
	المعدل العام	3.571	1.160	

من خلال ملاحظة الإجابات في الجدول رقم (٦)، فإن الوسط الحسابي للفقرة رقم (١) ذات الترتيب الأول (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على التعرف على التطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٩٣) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (١,٤٢١) وأن كان هناك تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أن زيادة الانحراف المعياري عن العدد (١) دليل على بداية تشتت آراء واتجاهات افراد العينة، أما في حالة أقل من العدد (١) فهذا دليل على تجانس آراء واتجاهات أفراد العينة، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٥) ذات الترتيب الثاني (لا يعتمد مراقب الحسابات على الحكم الذاتي في التحقق من تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٦٤) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٢٩) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢) ذات الترتيب الثالث (يواكب مراقب الحسابات التطورات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٥٧) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٣٨) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٣) ذات الترتيب الرابع (يقوم مراقب الحسابات بالدراسة الذاتية الخاصة في متطلبات تطبيق التجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٥٠) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٢٢٥) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٤) ذات الترتيب الخامس (يقوم مراقب الحسابات بحضور محاضرات وندوات خاصة بمتطلبات تطبيق التجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٤٣) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٣) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٦) ذات الترتيب الأخير (تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية من صلب عمل مراقب الحسابات)، فقد بلغ (٣,٣٦) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف

معياري مقداره (1,151) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما المعدل العام فقد بلغ المتوسط الحسابي بمقدار (3,561)، وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (1,160)، حيث يبين أن هناك تشتت في آراء المستجيبين.

### جدول رقم (٧) Descriptive Statistics

عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على (يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات على تدقيق تطبيق متطلبات البنية التحتية الإلكترونية)، وقد تم الاستعانة بالاسئلة (١٢-٧) من اسئلة الإستبانة وكما يأتي:				
رقم الفقرة	الفرقة	Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الأحرف المعيارية	الترتيب
٧.	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات المعلومات الإلكترونية الحديثة	4.42	1.099	1
٨.	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات البنية التحتية للاتصالات	3.86	1.231	3
٩.	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على تدقيق شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي كالهاتف والفاكس والأترنت.	3.43	1.3	5
١٠.	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على تدقيق أنواع البرامج المستخدمة والتطبيقات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.	3.50	1.286	4
١١.	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على تدقيق خدمات الدعم الفني التي توفر البنية المناسبة للتجارة الإلكترونية.	3.36	1.277	6
١٢.	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على استخدام الأنترنت الذي يعتبر القناة الإلكترونية الذي من خلاله تتم المعاملات والمبادلات التجارية.	4.21	.893	2
	المعدل العام	3.75	1.188	

من خلال ملاحظة الإجابات في الجدول رقم (٧)، فإن الوسط الحسابي للفقرة رقم (٧) ذات الترتيب الأول (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات المعلومات الإلكترونية الحديثة)، فقد بلغ (٤,٤٢) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (1,099) والذي يعبر عن بداية التشتت بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٢) ذات الترتيب الثاني (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على استخدام الأنترنت الذي يعتبر القناة الإلكترونية الذي من خلاله تتم المعاملات والمبادلات التجارية)، فقد بلغ (٤,٢١) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٩٣) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٨) ذات الترتيب الثالث (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات البنية التحتية للاتصالات)، فقد بلغ (٣,٨٦) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (1,٢٣١) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٠) ذات الترتيب الرابع (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على تدقيق أنواع البرامج المستخدمة والتطبيقات الخاصة بالتجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٥٠) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (1,٢٨٦) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٩) ذات الترتيب الخامس (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على تدقيق شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي كالهاتف والفاكس والأترنت)، فقد بلغ (٣,٤٣) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (1,٣) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١١) ذات الترتيب الأخير (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على تدقيق خدمات الدعم الفني التي توفر البنية المناسبة للتجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٣٦) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (1,٢٧٧) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما المعدل العام فقد بلغ المتوسط الحسابي بمقدار (٣,٧٥)، وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (1,188)، حيث يبين أن هناك تشتت في آراء المستجيبين.

### جدول رقم (٨) Descriptive Statistics

عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على (تواجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات على تدقيق تطبيق متطلبات التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية)، وقد تم الاستعانة بالاسئلة (١٨-١٣) من اسئلة الإستبانة وكما يأتي:				
رقم الفقرة	الفرقة	Mean	Std. Deviation	الترتيب

الترتيب	الأحرف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
2	1.027	3.86	يمتلك مراقب الحسابات المعرفة والاطلاع الخاصة بتشريعات والقوانين التعاقد الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت.
3	.929	3.64	يمتلك مراقب الحسابات المعرفة والاطلاع الخاصة بتشريعات والقوانين التوقيعات الإلكترونية التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الأنترنت.
1	.864	3.86	يمتلك مراقب الحسابات المعرفة بالاطار القانوني الخاص بحماية حقوق الأطراف المتعاقدة.
6	1.3	3.43	يمتلك مراقب الحسابات المعرفة بالاطار القانوني الخاص بنزاعات التجارة الإلكترونية سواء كانت في نفس الدولة أو في دول مختلفة.
5	1.019	3.50	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على التحري من صحة إبرام العقود والتي لا تتضمن توقيعاً مادياً عليها من قبل أطرافها
4	1.089	3.57	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على مراجعة العقود الإلكترونية والمراسلات الإلكترونية والتأكد من موثوقيتها كبنية في المنازعات القضائية.
	<b>1.045</b>	<b>3.643</b>	<b>المعدل العام</b>

من خلال ملاحظة الإجابات في الجدول رقم (٨)، فإن الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٥) ذات الترتيب الأول (يمتلك مراقب الحسابات المعرفة بالاطار القانوني الخاص بحماية حقوق الأطراف المتعاقدة)، فقد بلغ (٣,٨٦) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٦٤) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٣) ذات الترتيب الثاني (يمتلك مراقب الحسابات المعرفة والاطلاع الخاصة بتشريعات والقوانين التعاقد الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت)، فقد بلغ (٣,٨٦) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (١,٠٢٧) والذي يعبر عن بداية التشتت بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٤) ذات الترتيب الثالث (يمتلك مراقب الحسابات المعرفة والاطلاع الخاصة بتشريعات والقوانين التوقيعات الإلكترونية التي تتلاءم مع طبيعة التجارة عبر شبكة الأنترنت)، فقد بلغ (٣,٦٤) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٢٩) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٨) ذات الترتيب الرابع (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على مراجعة العقود الإلكترونية والمراسلات الإلكترونية والتأكد من موثوقيتها كبنية في المنازعات القضائية)، فقد بلغ (٣,٥٧) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٠٨٩) والذي يعبر عن بداية التشتت بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٧) ذات الترتيب الخامس (يمتلك مراقب الحسابات القدرة على التحري من صحة إبرام العقود والتي لا تتضمن توقيعاً مادياً عليها من قبل أطرافها)، فقد بلغ (٣,٥٠) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٠١٩) والذي يعبر عن بداية التشتت بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٦) ذات الترتيب الأخير (يمتلك مراقب الحسابات المعرفة بالاطار القانوني الخاص بنزاعات التجارة الإلكترونية سواء كانت في نفس الدولة أو في دول مختلفة)، فقد بلغ (٣,٤٣) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٠٣) والذي يعبر عن تشتت كبير بين آراء المستجيبين، أما المعدل العام فقد بلغ المتوسط الحسابي بمقدار (٣,٦٤٣)، وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٠٤٥)، حيث يبين أن هناك بداية التشتت بين آراء المستجيبين.

### جدول رقم (٩) Descriptive Statistics

رقم الفقرة	الفقرة	Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري	الترتيب
١٩	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على التحقق من شهادات الملاكات البشرية المتخصصة في قطاع تقنية المعلومات.	3.71	.825	2
٢٠	يمتلك مراقب الحسابات القدرة على التحقق من شهادات الملاكات البشرية المتخصصة في قطاع تقنية شبكات الاتصال و <span style="font-size: small;">(بالتفصيل)</span>	3.57	.938	3

5	.938	3.43	التحقق من ارسال الملاكات البشرية للدراسة والحصول على شهادات عليا في هذا المجال.
4	.941	3.50	يمكن لمراقب الحسابات التحقق من الدورات التي تقدم للملاكات البشرية لتطويرها في مجال التجارة الإلكترونية.
1	.663	3.86	يقوم مراقب الحسابات بتدقيق المخصصات المالية الخاصة بالدورات التي تقدم للملاكات البشرية.
6	.929	3.36	مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية والخاصة بتطوير الملاكات البشرية.
	0.872	3.571	المعدل العام

من خلال ملاحظة الإجابات في الجدول رقم (٩)، فإن الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٣) ذات الترتيب الأول (يقوم مراقب الحسابات بتدقيق المخصصات المالية الخاصة بالدورات التي تقدم للملاكات البشرية)، فقد بلغ (٣,٨٦) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (٠,٦٦٣) والذي يعبر عن اتفاق وأنسجام بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (١٩) ذات الترتيب الثاني (يملك مراقب الحسابات القدرة من التحقق من شهادات الملاكات البشرية المتخصصة في قطاع تقنية المعلومات)، فقد بلغ (٣,٧١) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٢٥) والذي يعبر عن اتفاق وأنسجام بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٠) ذات الترتيب الثالث (يملك مراقب الحسابات القدرة من التحقق من شهادات الملاكات البشرية المتخصصة في قطاع تقنية شبكات الاتصال والانترنت)، فقد بلغ (٣,٥٧) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٣٨) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٢) ذات الترتيب الرابع (يمكن لمراقب الحسابات التحقق من الدورات التي تقدم للكوادر البشرية لتطوير هذه الملاكات في مجال التجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٥٠) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٤١) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢١) ذات الترتيب الخامس (التحقق من ارسال الملاكات البشرية للدراسة والحصول على شهادات عليا في هذا المجال)، فقد بلغ (٣,٤٣) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٣٨) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٤) ذات الترتيب الأخير (مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية والخاصة بتطوير الملاكات البشرية)، فقد بلغ (٣,٣٦) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٢٩) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما المعدل العام فقد بلغ المتوسط الحسابي بمقدار (٣,٥٧١)، وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٧٢)، حيث يبين أن هناك اتفاق في آراء المستجيبين.

### جدول رقم (١٠) Descriptive Statistics

رقم الفقرة	الفرقة	Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري	الترتيب
٢٥	يتابع مراقب الحسابات السياسات الحكومية والضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية.	3.86	.864	2
٢٦	صعوبة غياب وتتبع آليات ضريبية وجمركية متعلقة بالتجارة الإلكترونية من قبل مراقب الحسابات.	3.36	1.008	5
٢٧	صعوبة تتبع التسليم المادي للمنتجات الإلكترونية المباعة من قبل مراقب الحسابات	3.93	.997	1
٢٨	لا توجد المرونة الكافية للتأقلم مع المستجدات العالمية وخصوصاً التكنولوجية في معرفة الوعاء الضريبي من قبل مراقب الحسابات.	3.64	1.082	3
٢٩	لا توجد صعوبات فنية مهياً لاستقبال ومتابعة عمليات التجارة الإلكترونية من قبل مراقب الحسابات.	3.29	.942	6
٣٠	لا توجد صعوبات تكنولوجية مهياً لاستقبال ومتابعة عمليات التجارة الإلكترونية من قبل مراقب الحسابات.	3.36	.842	4
	المعدل العام	3.573	0.978	

من خلال ملاحظة الإجابات في الجدول رقم (١٠)، فإن الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٧) ذات الترتيب الأول (صعوبة تتبع التسليم المادي للمنتجات الإلكترونية المباعة من قبل مراقب الحسابات)، فقد بلغ (٣,٩٣) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٩٧) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٥) ذات

الترتيب الثاني (يتابع مراقب الحسابات السياسات الحكومية والضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية)، فقد بلغ (٣,٨٦) وهو ضمن المستوى المرتفع وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٦٤) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٨) ذات الترتيب الثالث (لا توجد المرونة الكافية للتأقلم مع المستجدات العالمية وخصوصاً التكنولوجية في معرفة الوعاء الضريبي من قبل مراقب الحسابات)، فقد بلغ (٣,٦٤) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٠٨٢) والذي يعبر عن بداية التشتت بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٣٠) ذات الترتيب الرابع (لا توجد صعوبات تكنولوجية مهيأة لاستقبال ومتابعة عمليات التجارة الإلكترونية من قبل مراقب الحسابات)، فقد بلغ (٣,٣٦) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٨٤٢) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٦) ذات الترتيب الخامس (صعوبة غياب وتتبع آليات ضريبية وجمركية متعلقة بالتجارة الإلكترونية من قبل مراقب الحسابات)، فقد بلغ (٣,٣٦) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,٠٠٨) والذي يعبر عن بداية التشتت بين آراء المستجيبين، أما الوسط الحسابي للفقرة رقم (٢٩) ذات الترتيب الأخير (لا توجد صعوبات فنية مهيأة لاستقبال ومتابعة عمليات التجارة الإلكترونية من قبل مراقب الحسابات)، فقد بلغ (٣,٢٩) وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٤٢) والذي يعبر عن اتفاق بين آراء المستجيبين، أما المعدل العام فقد بلغ المتوسط الحسابي بمقدار (٣,٥٧٣)، وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٧٨)، حيث يبين أن هناك اتفاق في آراء المستجيبين.

### ٣-٧: اختبار ارتباط بيرسون (Person).

يتم من خلال هذا الاختبار قياس وتحديد قوة العلاقة بين المتغيرات الكمية وارتباطها، وتكون نوع العلاقة حسب إشارة معامل الارتباط، ويتم تقسيم الارتباط إلى أربع مستويات، يكون ضعيف إذا كانت قيمة (r)، محصورة بين (0.00 < r < 0.25)، ومتوسط إذا كانت القيم محصورة بين (0.25 < r < 0.75)، وقوي إذا كانت القيم محصورة بين (0.75 < r < 1.00)، أما المستوى الأخير فهو عندما تكون قيمة (r=1) وفي هذه الحالة يكون الارتباط تام. وقياس إتجاه وقوة العلاقة بين اجابات المستجيبين على فرضيات البحث، فيجب التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إختبار (Tests of Normality-Shapiro-Wilk)، حيث يبين الجدول رقم (١١) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كان مستوى المعنوية (Sig.) أكبر من (0.05).

### جدول رقم (١١) Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov(a)			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
H01	.122	42	.200(*)	.974	42	.921
H01-1	.134	42	.200(*)	.916	42	.195
H01-2	.132	42	.200(*)	.960	42	.731
H01-3	.082	42	.200(*)	.971	42	.889
H01-4	.140	42	.200(*)	.967	42	.834

\*. This is a lower bound of the true significance.

#### a. Lilliefors Significance Correction

ومن خلال مصفوفة الارتباط الظاهرة في الجدول رقم (١٢)، فأنا نلاحظ ما يلي:

- أن الارتباط بين الفرضية الرئيسة الاولى (H01)، والفرضيات الفرعية (H01-1، H01-2، H01-3)، كان طردي موجب قوي ذو دلالة معنوية (Sig. < 0.05)، وأن قيمة (r)، محصورة بين (0.75 < r < 1.00)، وهذا يعني قوة الارتباط بين اجابات المستجيبين على محاور هذه الفرضيات، أما الفرضية الرئيسية (H01) والفرضية الفرعية

(H01-4)، فقد كان ارتباط طردي موجب متوسط ذو دلالة معنوية ( $\text{Sig.} \leq 0.05$ )، وأن قيمة ( $r$ )، محصورة بين  $(0.25 < r < 0.75)$ .

• أن الارتباط بين الفرضية الفرعية الأولى (H01-1)، والفرضية الفرعية الثالثة (H01-3)، كان طردي موجب قوي ذو دلالة معنوية ( $\text{Sig.} \leq 0.05$ )، وأن قيمة ( $r$ )، محصورة بين  $(0.75 < r < 1.00)$ ، وهذا يعني قوة الارتباط بين اجابات المستجيبين على محاور هذه الفرضية، أما الفرضية الفرعية الأولى (H01-1) والفرضيات الفرعية (H01-2، H01-4)، فقد كان ارتباط طردي موجب متوسط ذو دلالة معنوية ( $\text{Sig.} \leq 0.05$ )، وأن قيمة ( $r$ )، محصورة بين  $(0.25 < r < 0.75)$ ، وهذا يعني قوة الارتباط متوسطة بين اجابات المستجيبين على محاور هذه الفرضيات.

• أن الارتباط بين الفرضية الفرعية الثانية (H01-2)، والفرضيات (H01-3، H01-4)، فقد كان طردي موجب قوي ذو دلالة معنوية ( $\text{Sig.} \leq 0.05$ )، وأن قيمة ( $r$ )، محصورة بين  $(0.75 < r < 1.00)$ ، وهذا يعني قوة الارتباط بين اجابات المستجيبين على محاور هذه الفرضيات.

• أن الارتباط بين الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3)، والفرضية الفرعية الرابعة (H01-4)، فقد كان طردي موجب قوي ذو دلالة معنوية ( $\text{Sig.} \leq 0.05$ )، وأن قيمة ( $r$ )، محصورة بين  $(0.75 < r < 1.00)$ ، وهذا يعني قوة الارتباط بين اجابات المستجيبين على محاور هذه الفرضيات.

### جدول رقم (١٢) مصفوفة الارتباط Correlations

		H01	H01-1	H01-2	H01-3	H01-4
H01	Pearson Correlation	1				
	Sig. (2-tailed)					
	N	42				
H01-1	Pearson Correlation	.895(**)	1			
	Sig. (2-tailed)	.000				
	N	42	42			
H01-2	Pearson Correlation	.836(**)	.690(**)	1		
	Sig. (2-tailed)	.000	.006			
	N	42	42	42		
H01-3	Pearson Correlation	.902(**)	.838(**)	.821(**)	1	
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		
	N	42	42	42	42	
H01-4	Pearson Correlation	.708(**)	.648(*)	.857(**)	.801(**)	1
	Sig. (2-tailed)	.005	.012	.000	.001	
	N	42	42	42	42	42

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

### ٣-٨ : اختبار فرضيات الدراسة.

لإختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات الخاصة بالبحث، فقد تم استخدام اختبار (One-Sample Test (T-Test))، وعلى أساس أن الوسط المرجعي الافتراضي هو ٣,٦٦، وأن العلاقة تكون ذات دلالة احصائية عند مستوى  $(a \leq 0.05)$ .

### جدول رقم (١٣) One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H01	42	21.86	5.45942	1.45902
H01-1	42	22.5000	6.39411	1.70890

H01-2	42	21.8571	5.30395	1.41754
H01-3	42	21.86	4.53557	1.21218
H01-4	42	21.86	4.60291	1.23018

T-TEST/TESTVAL = 3.66 /MISSING = ANALYSIS /VARIABLES = H01 H01-1 H01-2 H01-3 H01-4 /  
CRITERIA = CI(.95).

### جدول رقم (١٤) One-Sample Test

	Test Value = 3.66					
	T		Sig. (2-tailed)		95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
H01	12.178	41	.000	17.76857	17.76857	20.9206
H01-1	11.025	41	.000	18.84000	18.84000	22.5318
H01-2	12.837	41	.000	18.19742	18.19742	21.2596
H01-3	42.658	41	.000	17.76857	17.76857	20.3873
H01-4	42.444	41	.000	17.76857	17.76857	20.62

١. أختبار الفرضية الرئيسية الأولى: (توجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية).

على أساس مستوى الثقة المطلوب وما يقترن به من درجة خطأ بحيث لا يتجاوز (5%) للقضايا الاجتماعية ولاختبار مدى قبول أو رفض كل فرضية من فرضيات الدراسة فقد تم استخدام اختبار (T)، لعينة واحدة (One-Sample test)، على أساس أن العلاقة تكون ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $a \leq 0.05$ )، وبما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية (من الجداول المعدة لهذا الغرض)، أي أن مستوى المعنوية (T) أو مستوى الدلالة للمشاهدة يساوي (0.00)، وهو أقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (0.05)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية الأولى ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على (لا يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية).

٢. أختبار الفرضية الفرعية الأولى: (يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات البنية التحتية الإلكترونية).

بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية (من الجداول المعدة لهذا الغرض)، أي أن مستوى المعنوية (T) أو مستوى الدلالة للمشاهدة يساوي (0.00)، وهو أقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (0.05)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية الأولى ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على (لا يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات البنية التحتية الإلكترونية).

٣. أختبار الفرضية الفرعية الثانية: (يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية).

بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية (من الجداول المعدة لهذا الغرض)، أي أن مستوى المعنوية (T) أو مستوى الدلالة للمشاهدة يساوي (0.00)، وهو أقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (0.05)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية الأولى ويتم قبول

الفرضية البديلة التي تنص على (لا يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية).

٤. أختبار الفرضية الفرعية الثالثة: (يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات توفر الكوادر البشرية).

بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية (من الجداول المعدة لهذا الغرض)، أي أن مستوى المعنوية (T) أو مستوى الدلالة للمشاهدة يساوي (0.00)، وهو أقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (0.05)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية الأولى ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على (لا يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات توفر الكوادر البشرية).

٥. أختبار الفرضية الفرعية الرابعة: (يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات قوانين الضرائب الخاصة بالتجارة الإلكترونية).

بما أن قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية إذا كانت (T) المحسوبة أكبر من (T) الجدولية (من الجداول المعدة لهذا الغرض)، أي أن مستوى المعنوية (T) أو مستوى الدلالة للمشاهدة يساوي (0.00)، وهو أقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (0.05)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية الأولى ويتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على (لا يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات قوانين الضرائب الخاصة بالتجارة الإلكترونية). وفيما يلي جدول رقم (١٥) والخاص بملخص بنتائج الفرضيات:

#### جدول رقم (١٥) ملخص نتائج الفرضيات

الرقم	الفرضية	قبول أو رفض الفرضية
1	H01: يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية.	رفض
2	H01-1: يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات البنية التحتية الإلكترونية.	رفض
3	H01-2: يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التشريعات والأنظمة للتجارة الإلكترونية.	رفض
4	H01-3: يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات توفر الكوادر البشرية.	رفض
5	H01-4: يوجد عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات قوانين الضرائب الخاصة بالتجارة الإلكترونية.	رفض

#### المبحث الرابع

#### الاستنتاجات والتوصيات

#### ٤-١: الاستنتاجات

يهدف البحث إلى بيان مدى قدرة مراقب الحسابات المستقل على تدقيق متطلبات التجارة الإلكترونية، وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات:

١. عدم وجود عقبات تحول دون تمكين مراقب الحسابات من تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية والخاصة بكل من (متطلبات البنية التحتية، التشريعات والأنظمة، قوانين الضرائب، وإخيراً الملاكات البشرية)، إلا أن المتوسط الحسابي للمعدل العام قد بلغ (٣,٥٦١)، وهو ضمن المستوى المتوسط وبانحراف معياري مقداره (١,١٦٠)، حيث يبين أن هناك تشتت في آراء المستجيبين.
٢. لدى مراقب الحسابات القدرة على مواكبة التطور الحاصل في تقنيات المعلومات الإلكترونية الحديثة.
٣. يمتلك مراقب الحسابات المعرفة بالاطار القانوني الخاص بحماية حقوق الأطراف المتعاقدة.
٤. قيام مراقب الحسابات بتدقيق المخصصات المالية الخاصة بتطوير الملاكات البشرية والتحقق من شهادات الملاكات الفنية للشركة التي تتعامل بهذا النوع من التجارة.

٥. صعوبة تتبع التسليم المادي للمنتجات والتحقق والاعتراف باليرادات.
  ٦. يتابع مراقب الحسابات السياسات الحكومية والضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية.
  ٧. بينت النتائج عند مستوى معنوي ( $\alpha \leq 0.05$ ) أن هناك ارتباط طردي موجب ذو دلالة أحصائية معنوية بين الفرضية الرئيسية الأولى والفرضية الفرعية الثالثة وقد بلغت قيمة الارتباط ( $r$ ) (0.902)، حيث تقع ضمن المستوى المرتفع ( $0.75 < r < 1.00$ ) وبمستوى ثقة (95%)، أما أقل ارتباط فقد كان بين الفرضية الفرعية الأولى والفرضية الفرعية الرابعة حيث بلغت قيمة الارتباط ( $r$ ) (0.648) وهو ضمن المستوى المتوسط ( $0.25 < r < 0.75$ ) ولكن ذو دلالة أحصائية معنوية.
- ٤-٢: التوصيات.

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحثون بما يلي:

١. يجب على مراقب الحسابات الأخذ بعين الاعتبار بأن عملية تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية من صلب عملة بحيث يؤدي عملية التدقيق بكل حرص والالتزام بالمعايير وقواعد السلوك المهني.
٢. ضرورة أن يطور مراقب الحسابات مقدراته على تدقيق خدمات الدعم الفني والتي سوف تؤدي إلى توفير بيئة أكثر ملائمة للتجارة الإلكترونية من خلال التأكيدات على المواقع الإلكترونية لإعطائها صفة الموثوقية في التعامل مثل شهادة (Sys Trust) والتي تشير إلى التزام الشركات بتحقيق ضوابط أمن المعلومات وكذلك شهادة (Web Trust) والتي تعطي لتأكيد الثقة في موقع الوحدة الاقتصادية على شبكة الانترنت.
٣. مواصلة الدراسة والمتابعة من قبل مراقب الحسابات للاطر القانونية الخاصة بفض النزاعات التي تحصل نتيجة العمليات التجارية الإلكترونية في نفس الدولة أو في دول أخرى.
٤. يجب على مراقب الحسابات التركيز على تدقيق تطوير الملاكات البشرية التي تقوم بعملية التجارة الإلكترونية من قبل إدارات الشركات.
٥. التركيز على تدقيق التسليم المادي للمنتجات، والتحقق من الأشخاص المخولين بالتسليم والإستلام.

#### المصادر

١. الصعدي، إبراهيم، ١٩٨٦، "الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكترونية المتكاملة للمعلومات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
٢. الحربي، نشوان إبراهيم علي، ٢٠١١، "إطار مقترح لتطوير خدمات مهنة مراقبة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل.
٣. القشي، ظاهر شاهر، ٢٠٠٣، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.
٤. العميري، محمد فواز، المعتاز، إحسان صالح، ٢٠٠٧، "أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة"، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد ٢١، عدد ٢.
٥. حبشي، أسماء، ٢٠١٦، "أثر تكنولوجيا المعلومات على عملية المراجعة الخارجية/دراسة حالة شركة التمور للجنوب ولاية بسكرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٦. جمعة، أحمد حلمي، ٢٠٠٥، "المعايير الأمريكية المهنية للتدقيق الداخلي"، مجلة المدقق الأردني، العدد (٦٣).
٧. عبدالله، خالد أمين، ٢٠١٢، "علم تدقيق الحسابات/الناحية النظرية والعملية"، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٨. قباني، ثناء علي، ٢٠٠٨، "مراجعة نظم تشغيل البيانات الكترونيا"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٩. علام، رشيد، ٢٠١٠، "عوائق تطوير التجارة الإلكترونية في الوطن العربي/دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، المملكة المتحدة، بريطانيا.

١٠. طه، محمد المعتز، ٢٠١٥، "تخطيط وتنفيذ المراجعة الخارجية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية/دراسة ميدانية لمهنة المراجعة في السودان الواقع والتحديات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٦).
١١. نظمي، إيهاب، والعزب، هاني، ٢٠١٢، "تدقيق الحسابات/الإطار النظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١٢. كافي، مصطفى يوسف، ٢٠١٠، "التجارة الإلكترونية"، دار رسلان.
١٣. عبدالله، اسراء مؤيد، ٢٠٠٦، "السوق الإلكتروني"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (١٣)، ٢٠٠٦.
١٤. ابو القاسم، محمد، ومحمد، احمد، ٢٠٠٠، "السوق عبر الأنترنت"، دار الامين، الطبعة الأولى، مصر.
١٥. رمضان، مدحت، ٢٠٠١، "الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية/دراسة مقارنة"، دار النهضة، القاهرة.
١٦. رضوان، رأفت، ١٩٩٩، "عالم التجارة الإلكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
١٧. البو سعيد، شبيب بن ناصر، ٢٠١٠، "التجارة الإلكترونية"، مركز القندور.
١٨. العيسوي، إبراهيم، ٢٠٠٣، "التجارة الإلكترونية"، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى.
١٩. المطالقة، محمد فوزي، ٢٠٠٦، "الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية/دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢٠. حامد، هند محمد، ٢٠٠٣، "التجارة الإلكترونية في المجال السياسي".
٢١. المنزلاوي، صالح، ٢٠٠٦، "القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
٢٢. طه، طارق، ٢٠٠٦، "التسويق بالانترنت والتجارة الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
٢٣. الصيرفي، محمد، ٢٠٠٥، "التجارة الإلكترونية"، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
٢٤. نخال، أيمن محمد صبري شعبان، ٢٠١٠، "مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية"، دار التعليم الجامعي.
25. Sekaran, Uma, (2003). **"Research Methods for Business"**. John Wiley & Sons, U.S.A.
26. Albert Marcella, Electronic Commerce, Part 1, IT Audit, Vol. 1, September 1, 1998. Institute of internal auditors -<https://theiia.org>.
27. Information Systems Audit and Control Foundation ( ISACF ). 1995. COBIT : Control Objectives for Information and Related Technology.